

ماجستير قانون  
كلية الحقوق  
عمادة الدراسات العليا  
جامعة القدس

( الجهالة وأثرها على الدعوى القضائية )

أسم الطالب / محمد عمر داود أبو هلال

الرقم الجامعي / ٩٧٢٠١١٩

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ ١٨/١٢/٢٠٠٤

من لجنة المناقشة المدرجة أسماءهم وتواقيعهم :

- |         |   |
|---------|---|
| التوقيع | ١ - أ.د عثمان التكروري رئيس لجنة المناقشة |
| التوقيع | ٢ - د. أنور أبو عيشة ممتحناً داخلياً      |
| التوقيع | ٣ - د. راتب الجعبري ممتحناً خارجياً       |

جامعة القدس - القدس

٢٠٠٤

## ملخص الرسالة

تناولنا في رسالتنا هذه البحث في موضوع الجهالة وأثرها على الدعوى القضائية كإحدى موضوعات مجلة الأحكام العدلية حيث وردت في المواد (1617/1619/1620/1621).

وقد قسمنا الرسالة إلى فصلين يسبقهما فصل تمهيدي تحدث فيه عن تعريف الجهالة وأنواعها، ودفع الدعوى بالجهالة الفاحشة والفرق بين الجهالة وغيرها من الدفع سواء الموضوعية منها أو الشكلية.

في حين تناولنا في الفصل الأول دراسة الجهالة وأثرها على الدعوى وذلك في بحثين، ففي البحث الأول، وضحنا مفهوم لائحة الدعوى حيث عرفنا مفهوم الدعوى من الناحية الموضوعية والناحية الإجرائية، وشرحنا مكونات لائحة الدعوى من خلال نص المادة 52 من قانون أصول المحاكمات المدنية والتجارية الفلسطيني ووقفنا عند شروط الدعوى وأنواع الدعاوى والحق المدعي به ((موضوع الدعوى)).

كما كان لنا وقفة مكونات لائحة الدعوى بالاختصاص، وكيفية تحديد المحكمة المختصة ولقد خلصنا أنه في حالة وجود الخطأ في تحديد المحكمة المختصة أو في حالة عدم ذكر اسم المحكمة فإن الدعوى لا ترد بسبب الخطأ أو الجهالة في عدم تحديد المحكمة المختصة في ظل القانون الجديد، وإنما تحال إلى المحكمة المختصة. أما في ظل قانون أصول المحاكمات الحقوقية رقم (42) لسنة 1952 الملغى فإن الدعوى ترد لعدم الاختصاص وليس بسبب الجهالة في عدم تحديد المحكمة المختصة.

أما فيما يتعلق بالخصوم فقد بينت أحكامهم عند بيان أطراف الدعوى من حيث تحديد ، المدعي والمدعى عليه. كما تطرقنا للجهالة، وأثرها على أطراف الدعوى سواء فيما يتعلق بالمدعي أو المدعى عليه حيث إن الدعوى ترد للجهالة في حالة وجود نقص أو عدم وضوح في تحديد أطراف الدعوى بشكل واضح وصحيح، وقد تبين لنا أن الدعوى ترد للجهالة سواء في ظل قانون أصول المحاكمات الحقوقية الملغى أو في ظل القانون الجديد.

كما تناولنا الحق المدعى به ( موضوع الدعوى ) وأوضحنا في هذا المطلب الشروط التي يجب توفرها في لائحة الدعوى في وصف الحق المدعى به سواء كان فيما يتعلق بالدعوى العقارية أو الدعوى التي تتعلق بالمال المنقول أو دعوى العقد... الخ، وعندها يتحقق توفر الجهالة في موضوع الدعوى وذلك استناداً لأحكام المحاكم التي كانت صادرة في ظل القانون الملغى.

أما في ظل القانون الجديد واستناداً للمادة (97) فإنه يجوز للمدعي أن يقدم طلباً من أجل تصحيح الدعوى في حالة وجود خطأ أو عدم وضوح في الشيء المدعى به. أشرنا لموضوع الجهالة في الخصوص الموكل به ، حيث إنه في حال أن شابها عيب أو نقص في وكالة المحامي فإن ذلك لا يؤهله لإقامة الدعوى استناداً إلى هذه الوكالة التي يعترها عيب الجهالة إذ أنها باطلة.

أما في الفصل الثاني فقد تناولنا الدفع من حيث أنواع الدفع وأثرها على الدعوى القضائية وأهمية التفرقة بين الدفع الموضوعية والدفع بعدم القبول من جهة وأهمية التفرقة بين الدفع والطلبات من جهة أخرى ، وتحدثنا في المبحث الثاني عن الطبيعة القانونية للدفع بالجهالة .

وخلصنا في هذا البحث إلى أن الدفع بالجهالة الفاحشة من الدفوع المتعلقة بالنظام العام ، والتي يمكن إثارتها في أي مرحلة من مراحل الدعوى ، كما قد تتعرض له المحكمة من تلقاء نفسها ، وأن أثر هذا الدفع لا يتعلق بموضوع الدعوى ، وأصل الحق المتنازع فيه ، مما يمكن المدعي من إقامة دعوى جديدة بعد تصحيحها وإزالة الجهالة التي أدت إلى رفض دعواه ، وتطرقنا لأحكام القانون الفلسطيني وتنظيمه للأحكام المتعلقة بالجهالة فكانت غامضة ونصوص عمومية ، وحاولنا توضيحها واستخلاصها من خلال تطبيقات الاجتهاد القضائي وما درجت عليه المحاكم ورجال القانون في تناولهم هذا الموضوع ، في محاولة منا ، لتجاوز صعوبة ندرة المراجع الفقهية في هذا المجال .

الفهرس

رقم الصفحة	الموضوع
ت	قرار لجنة المناقشة
ث	إهداء
ج	شكر وتقدير
ح	الفهرس
ذ	ملخص الرسالة باللغة العربية
س	ملخص الرسالة باللغة الإنجليزية
1	المقدمة
6	فصل تمهيدي تعريف الجهالة
20	الفصل الأول الجهالة وأثرها في الدعوى
21	البحث الأول مفهوم لائحة الدعوى
22	الطلب الأول المقصود بالدعوى
23	الفرع الأول التعريف الموضوعي للدعوى
26	الفرع الثاني التعريف الإجرائي للدعوى
28	الطلب الثاني مكونات لائحة الدعوى
30	البحث الثاني الجهالة في الدعوى
31	الطلب الأول الجهالة في صلاحية المحكمة في نظر الدعوى

34	القرع الأول الجهالة في الإختصاص المكاني
48	القرع الثاني الجهالة في الإختصاص النوعي
53	القرع الثالث الجهالة في الإختصاص القيمي
55	القرع الرابع أثر عدم ذكر المحكمة المختصة في لائحة الدعوى
58	الطلب الثاني الجهالة في أطراف الدعوى
59	القرع الأول الجهالة في أسماء أطراف الخصومة
64	القرع الثاني متى يكون المدعى عليه مجهولا جهالة فاحشة
71	القرع الثالث أطراف الدعوى في الوكالة في الخصومة
74	القرع الرابع الجهالة في الوكالة في أسماء أطراف الدعوى
78	الطلب الثالث الجهالة في موضوع الدعوى
79	القرع الأول المقصود بموضوع الدعوى
82	القرع الثاني الجهالة في موضوع الدعوى
105	القرع الثالث الجهالة في الخصوص الموكل به
113	الطلب الرابع الجهالة في اللائحة الجوابية
116	التصل الثاني الطبيعة القانونية للدفع بالجهالة وأثره
117	البحث الأول مفهوم الدفع وبيان أنواعه
118	الطلب الأول مفهوم الدفع
120	الطلب الثاني أنواع الدفع

121	القرع الأول الدفع الموضوعية
126	القرع الثاني الدفع الشكلية
129	القرع الثالث الدفع بعدم القبول
133	الطلب الثاني أهمية التفرقة بين الدفع الموضوعية والدفع الشكلية والدفع بعدم القبول
136	البحث الثاني الدفع بالجهالة وأثره
137	الطلب الأول مفهوم الدفع بالجهالة
139	الطلب الثاني وقت التمسك بالدفع بالجهالة
144	الطلب الثالث أثر الدفع بالجهالة
150	الخاتمة
153	المراجع